

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم بإسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

بصفتها : الجزائية

رقم القضية :

٢٠٠٣/٧٨٦

رقم القرار:

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد بادي الجراح
وعضوية القضاة السادة

غازي عازر، د. محمود الرشيدان ، اياد ملحيس ، حسن حبوب

المميز : النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى .

المميز ضده

بتاريخ ٢٠٠٣/٦/٥ قدم هذا التمييز للطعن في الحكم الصادر
عن محكمة الجنايات الكبرى في القضية رقم ٢٠٠٣/٩٧ تاريخ ٢٠٠٣/٥/٢٩
القاضي بتعديل وصف جناية الشروع بالقتل المسندة للمتهم خلافاً للمادتين
(٣٢٨ و ٧٠) عقوبات إلى جنحة الايذاء خلافاً للمادة ٣٣٤ عقوبات وعملاً بالمادة
(١٧٧) من الأصول الجزائية إدانته بهذه الجنحة وعملاً بالمادة ٧٢ عقوبات تنفيذ
العقوبة الأشد بحقه لتصبح الحبس مدة شهرين والرسوم والغرامة عشرة دنانير والرسوم
ومصادرة الأداة الحادة المضبوطة وحيث أن المتهم امضى هذه المدة موقوفاً فتعتبر
العقوبة منفذه بحقه .

ويتلخص سبب التمييز بما يلي :-

(١) جانب محكمة الجنايات الكبرى الصواب بتعديل وصف التهمة إلى جنحة
الإيذاء ذلك أن البيانات والأدلة المقدمة بما فيها التقرير الطبي وما ورد في ملف
التحقيق يثبت أن نية المميز ضده اتجهت إلى قتل المجني عليه .

(٢) لم تغل المحكمة قرارها تعليلاً صحيحاً لا سيما وأنه ورد في متن القرار أن الإصابة لم تشكل خطورة على حياة المجني عليه .

لهذا السببين يلتزم المتميز قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المتميز موضوعاً .

بتاريخ ٢٠٠٣/٦/٢٦ قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية طلب في نهايتها قبول التمييز شكلاً وموضوعاً ونقض القرار المتميز وإجراء مقتضى القانوني .

القرار

بعد الإطلاع على أوراق الدعوى وتدقيقها والمداولة قانوناً نجد أن النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى قد أحالت المتهم
إليها ليحاكم أمامها عن التهم التالية :-

- ١- جناية الشروع بالقتل خلافاً للمادتين ١/٣٢٨ و ٧٠ من قانون العقوبات .
- ٢- جنحة حمل وحياسة أداة حادة خلافاً للمادة ١٥٦ من قانون العقوبات .
- ٣- جنحة السب والشتم خلافاً للمادة ١٨٨ من قانون العقوبات .

وأن واقعة الدعوى وحسب ما توصلت إليها محكمة الجنايات الكبرى في القرار المتميز تتلخص في أنه بتاريخ ٢٠٠٢/٧/٢٩ وأثناء أن كان المجني عليه يقف في منطقة جبل النظيف "حارة المسيحية" وكان الوقت ليلاً حضر إليه المتهم وقام بمسكه من قميصه وقال له "أنت المقصود" وأخذ المتهم يسب ويشتم المجني عليه وحصلت مشاجرة بينهما وقام على أثرها المتهم بضرب المجني عليه بواسطة موس كان معه على صدره من الجهة اليسرى ضربه واحدة واحتصل المجني عليه على تقرير طبي يفيد أن المجني عليه أصيب بجرح قطعي نافذ إلى يسار الصدر من الأمام وأن مدة التعطيل أسبوعين من تاريخ الحادث والإصابة لم تشكل خطورة على حياة المجني عليه .

وحيث توصلت محكمة الجنايات الكبرى أن نية المتهم لم تتصرف إلى قتل المجني عليه وإنما انصرفت إلى إيذائه فقد قررت تعديل وصف جنائية الشروع بالقتل خلافاً للمادتين ٣٢٨ و ٧٠ عقوبات إلى جنحة الإيذاء خلافاً للمادة ٣٣٤ عقوبات وعملاً بالمادة ١٧٧ من قانون أصول المحاكمات الجزائية إدانته بهذه الجنحة والحكم عليه عملاً بالمادة ٣٣٤ عقوبات بالحبس مدة شهر واحد والرسوم .

وإدانته بجنحة حمل وحيازة أداة حادة خلافاً للمادة ١٥٦ من قانون العقوبات والحكم عليه بذات المادة بالحبس مدة شهرين والرسوم والغرامة عشرة دنانير والرسوم ومصادرة الأداة الحادة .

ووقف الملاحقة عن جنحة السب والتشتم عملاً بالمادة ٣٦٤ عقوبات .

وعملاً بالمادة ٧٢ من قانون العقوبات تقرر المحكمة تنفيذ العقوبة الأشد بحق المتهم وهي الحبس مدة شهرين والرسوم والغرامة عشرة دنانير والرسوم ومصادرة الأداة الحادة المضبوطة وحيث أن المتهم أمضى هذه المدة موقوفاً فتعتبر العقوبة منفذة بحقه .

لم يرتض النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى بهذا القرار فطعن فيه تمييزاً طالباً نقضه للأسباب الواردة بلائحة التمييز المقدمة منه بتاريخ ٢٠٠٣/٦/٥ .

بتاريخ ٢٠٠٣/٦/٢٦ قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية طلب فيها قبول التمييز شكلاً وموضوعاً ونقص القرار المميز وإجراء المقتضى القانوني .

وعن سببي التمييز فإن النية هي من الأمور التي يبطنها الفاعل ويستدل عليها من الظروف الخارجية التي رافقت الفعل .

وحيث أن محكمة الجنايات الكبرى قد توصلت من أن المتهم قام بضرب المجني عليه ضربة واحدة ولو أن نيته اتجهت إلى قتله لتمكن من ذلك ولم يمنعه أحد

وان الاصابة لم تكن مميته ولم تشكل خطورة على حياته وأن مدة تعطيله اسبوعين من تاريخ الإصابة .

وحيث أن هذه الظروف تكفي للوصول إلى النتيجة التي توصلت اليها محكمة الجنايات من أن نية المتهم لم تتصرف إلى القتل فإنه لا رقابة لمحكمة عليها في ذلك مما يتعين معه رد سببي التمييز .

لهذا وبناء على ما تقدم نقرر رد التمييز وتأيد القرار المميز .

قراراً صدر بتاريخ ٨ جمادى الآخرة سنة ١٤٢٤هـ الموافق ٢٠٠٣/٨/٧م.

القاضي المترئس

عضو

عضو

عضو

عضو

رئيس الديوان

دقيق / س.ج

lawpedia.jo